المبحث السادس
جماعات الإسلام السياسى
وآفاق المستقبل فى الوطن العربى

إذا ما حاولنا استشراف آفاق المستقبل بالنسبة لجماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى فإننا نجد أنفسنا أمام احتمالات عديدة ، يمكن أن تتحقق إذا ما توافرت ظروف معينة ، وتراجعت بعض العوامل أو انخفضت درجة تأثيرها ، وعلى الرغم من صعوبة استشراف المستقبل فى نطاق علم السياسة ، خاصة فى نطاق وطننا العربى، الملىء بالمتغيرات ، والذى لا تتوافر عنه المعلومات الدقيقة، إلا أننا نستطيع أن نقدم حصرًا بعدد من السيناريوهات المحتملة فى هذا المجال ، استنادًا إلى المعلومات المتاحة ، وإلى بعض الكتابات لبعض المهتمين بدراسة الإسلام السياسى .

أولاً – السيناريو الخاص بنجاح هذه الجماعات فى الوصول إلى السلطة وإقامة الدولة الإسلامية :

وهذا السيناريو يقوم استنادًا إلى بعض الأفكار الهامة، وإن تعددت مصادرها، فبعض هذه الأفكار مصدره دينى يرجع إلى القرآن والسنة، فالقرآن يعد المسلمين المؤمنين المتقين بالنصر، فالله غالب أمره، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة كثيرة فى هذا المجال!(١).

(١) راجع فى ذلك حسن البنا، رسالة الجهاد .

أفكار أخرى مصدرها تحليل تاريخى ، وتقوم على أساس فشل كافة مشروعات التحديث الوضعية المستوردة من الغرب فى البيئة العربية ، وأن المشروع التحديثى المؤهل للنجاح ، هو المشروع الإسلامى فهو مستمد من عقيدة الأمة ، ومن دينها الأساسى وهو الإسلام ، ومشروع كهذا لابد وأن يتلاقى وأمانى وطموحات الغالبية العظمى من أبناء الأمة!(١)ومعهذافإنأنصار هذه الأفكار من الإسلاميين، لايقدمون معالم واضحة للمشروع الإسلامى التحديثى الذى يقولون بإمكانية نجاحه، مكتفين بتقديم مقولات عامة فى هذا المجال، أفكار أخرى مصدرها حضارى، فالحضارة الغربية بما قدمته من نظم رأسمالية لم تحقق الأمن والأمان للإنسان، والدليل على ذلك ما تعانيه هذه المجتمعات من أمراض اجتماعية وأزمات، اقتصادية، وما يعيشه العالم اليوم من أزمات فى كافة مجالات الحياة، والإسلام بما يحويه من قيم حضارية، تصلح لكل زمان ومكان، وفقا لرؤية هذه الجماعات يقدم حلولا ناجحة لهذه الأزمات، وجماعات الإسلام السياسى تسعى إلى إقامة الدولة النموذج التى تحقق للإنسان ذاتيته وسيادته على الأرض، وهذه هى القاعدة التى تنطلق منها دعوة هذه الجماعات الإسلامية، إلى كافة أرجاء المعمورة، حاملة رسالة النور والإيمان، لترفرف راية الإسلام من جديد على شتى بقاع العالم،ولتعود كلمة الله هى العليا.

وإن كنا قد عرضنا للأسانيد الفكرية التى يستند إليها الداعين لتحقيق ذلك السيناريو ، فإن ذلك يرجع إلى ما نعتقده من أهمية للأفكار فى التأثير على السلوك السياسى للإنسان ، خاصة إذا ماقدمت هذه الأفكار فى إطار دينى، وواضح أن تحقيق هذا السيناريو يعتمد على توافر شروط معينة ، لعل أهمها إمكانية إسقاط

(١) د. حسن الترابى، مرجع سابق.

النخب العربية الحاكمة، وبالتالى تغيير الأسس الشرعية التى تستند عليها الأنظمة العربية الحاكمة ، هذا مع ضرورة توافر قدر كبير من التأييد الجماهيرى الواسع لجماعات الإسلام السياسى ، وتوافر المهارة السياسية والحركية اللازمة لهذه الجماعات لتحريك هذه الجماهير بحيث يكون سلوكها سلوكًا إيجابيا لصالح هذه الجماعات ، والواقع أن هذه الشروط اللازمة لتحقق ذلك لا تنفى إمكانية استخدام العنف من جانب هذه الجماعات ، ومن جانب النخب الحاكمة القابضة على السلطة الأمر الذى يعنى ازدياد درجة العنف السياسى فى المجتمع العربى ، فى حالة الاتجاه لتحقيق هذا الهدف .

فإذا فرضنا جدلاً وصول هذه الجماعات إلى السلطة وإعلانها إقامة الدولة الإسلامية ،فإن السؤال الذى يفرض نفسه فى هذه الحالة، كيف ستكون الممارسة السياسية فى ظل النظام الذى ستقيمه هذه الجماعات ؟ فى هذا الصدد لدينا نموذجين كلاهما يعكس خصوصيته الخاصة، النموذج الإيرانى الذى يمثل الإسلام الشيعى بما له من تراث فكرى معقد بصدد طبيعة السلطة السياسية فى المجتمع ، والتى تقوم على أساس دينى مطلق ، الأمر الذى يعطى القابضين على السلطة شرعية استخدام العنف خاصة فى مواجهة المعارضة السياسية فى المجتمع، وهو ما لا يستطيع أن ينكره ، والنموذج السودانى قبل ثورة الإنقاذ ، والذى قام على أساس تحالف بين القوى الإسلامية التقليدية والقوى الإسلامية الحديثة ، وهو نموذج سنى فى جوهره ، هذا النموذج الذى حاول أن يقيم نوعًا من التزاوج أو التوليف بين الديموقراطية الليبرالية، والشورى الإسلامية ، قاد السودان إلى حالة من الفوضى، وإلى ظهور ميلشيات الأحزاب وإلى تفاقم المشكلات الأمنية والاقتصادية فى المجتمع الأمر الذى أدى إلى استيلاء الجيش على السلطة فى النهاية، تجنبا لحدوث انفجار المجتمع فى صورة حرب أهلية، هذا النموذج يمثل صورة للفشل فى إمكانية خلق أدوات الممارسة السياسية المناسبة عند الوصول إلى السلطة بالنسبة لهذه

الجماعات، ومع ذلك فإننا لا نستطيع الجزم بما ستكون عليه الممارسة السياسية فى حالة وصول هذه الجماعات إلى السلطة جزمًا قاطعًا.

ثانيا – السيناريو الثانى وهو الخاص بزوال هذه الجماعات وتراجعها فى المجتمع العربى:

ويستند هذا الاتجاه إلى أن جماعات الإسلام السياسى المعاصرة ، هى نتاج لتضافر مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والخارجية، وبالتالى فبتغير هذه العوامل وتراجعها ، تنزوى حركة هذه الجماعات فى المجتمع العربى ، خاصة وأن هذه الجماعات تفتقد إلى البرنامج الذى يقدم حلولاً واقعية وممكنة للمشكلات التى يعانى منها الإنسان العربى فى الحقبة المعاصرة ، فالإنسان العربى لم تعد تعنيه الأشكال الدستورية سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية ، بقدر ما يهتم بالوسائل الكفيلة بحل مشكلات حياته اليومية ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الجماعات تفتقد القدرة على الحوار مع الآخرين ، بل ولا تطرح رؤية محددة، لما سيكون عليه الحال عند الوصول إلى السلطة ، الأمر الذى يجعل الكثيرين يتحفظون بصددها ، هذا بالإضافة إلى سيطرة العنف على سلوك أعضاء هذه الجماعات ، الأمر الذى قد يؤدى إلى ابتعاد الكثيرين عنها ، من ناحية أخرى تستند هذه الجماعات إلى فئات اجتماعية غير مكتملة التكوين ، سطحية التفكير، قليلة الوعى، صغيرة السن ، الأمر الذى ، يجعل استقطابها ممكنًا من جانب النظم الحاكمة ، أو من جانب قوى المعارضة الأخرى إذا ما أتيحت لها حرية الحركة ، هذا بالإضافة إلى اتجاه أصحاب رؤوس الأموال فى المجتمع العربى إلى السيطرة على هذه الجماعات وتوجيهها وجهة تتفق ومصالحهم ، الأمر الذى قد يهدد هذه الجماعات بالانفجار من الداخل ، وهو ما يعنى إضعافها وانخفاض درجة فعاليتها فى المجتمع .

وواضح أن هذا السيناريو يعتمد على تحقق شروط معينة أهمها :

أولا : أن تنجح الأنظمة العربية فى تطوير مؤسساتها السياسية بحيث تستطيع استيعاب العديد من القوى الداخلة فى هذه الجماعات فى نطاق هذه المؤسسات أى يتم تجنيدها فى إطار هذه الأنظمة .

ثانيا : أن تستطيع قوى المعارضة السياسية الأخرى فى المجتمع العربى أن تمارس نشاطها بفعالية فى الحياة السياسية العربية .

ثالثا : أن تنجح النظم العربية فى حل مشكلات الحياة اليومية للإنسان العربى .

رابعا : ألا تستطيع هذه الجماعات أن تطرح برنامجًا سياسيًّا عمليا، ولا تستطيع أن تطور أساليبها فى التعامل مع الآخرين .

خامسا : تعاظم سيطرة أصحاب الثروة على هذه الجماعات، ونجاح النظم الحاكمة فى تعميق الفجوة بين قادة هذه الجماعات وأعضائها ، الأمر الذى يجعلها تنفجر من الداخل .

ليس من السهل القول بإمكانية توافر هذه الشروط مجتمعة ، وإن كان توافر كل منها بقدر ما أمر محتمل ، ومع ذلك يثور السؤال عن رد فعل هذه الجماعات تجاه تحقق مثل هذه الأوضاع ، الخبرة المعاصرة توضح لجوء هذه الجماعات إلى العنف وازدياد درجة عنفها ، كلما ازدادت درجة نجاح النظام السياسى فى احتواء بعض عناصرها ، بل إن ما أُطلقنا عليه ظاهرة توالد هذه الجماعات من داخل الجماعات الكبيرة كما يحدث فى مصر ، يؤدى عادة إلى ظهور جماعات أكثر راديكالية وعنفا ، فهل يمكن أن يتكرر هذا العنف فى حالة تحقق الشروط التى تؤدى إلى إضعافها وانخفاض درجة تأثيرها فى المجتمع ؟

سؤال الإجابة عليه ليست يسيرة :

السيناريو الثالث وهو الخاص بنجاح هذه الجماعات فى تطوير فكرها ووسائلها بما يتناسب وظروف الواقع العربى المعاصر ، من أجل تغييره إلى

ما يحقق مصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة فى المجتمع وصاحبة المصلحة فى إحداث هذا التغيير .

ويقوم هذا السيناريو على أساس توافر مجموعة من الشروط أهمها ما يلى:

أولا : تنظير الفقه الإسلامى، بأن تصاغ أحكامه الجزئية وفروعه المتفرقة ، ومسائله المنثورة فى أبوابها المختلفة من كتبه ، فى صورة نظريات كلية عامة ، تصبح هى الأصول الجامعة ، مع فتح باب الاجتهاد ليستوعب الفقه الإسلامى المستجدات من المشكلات والقضايا العصرية[1].

ثانيا : تحديد موقف هذه الجماعات بصورة واضحة وصريحة من الجماهير العريضة الفقيرة صاحبة المصلحة الحقيقية فى تغيير المجتمع ، وإرساء قواعد العدل الاجتماعى ، ويكون هذا الموقف بالانحياز إلى الفقراء الذين يشكلون الغالبية العظمى من أبناء المجتمع العربى الأمر الذى يقدم فرزا أصيلا وصحيحا للقوى الاجتماعية والاقتصادية المعارضة والمؤيدة لهذه الجماعات فى المجتمع العربى ، ذلك لأن تصنيف المؤيد والمعارض على أساس موقفه من الأطروحات الفكرية لهذه الجماعات ليس هو المعيار الصحيح ، فى هذا المجال وذلك لأن الأصل هو أن غالبية أبناء الأمة العربية مسلمون وبالتالى فبعض الأطروحات الفكرية لهذه الجماعات لاخلاف عليها بين المجموع الكلى للمسلمين ، والخلاف يدور حول بعض الأطروحات التى تحاول أن تعرض الإسلام وتوظفه استنادًا إلى رؤية معينة، عادة ما تكون محددة سلفًا ، ومن ثم فليس بالضرورة أن يكون معيار الإيمان بالفكر الذى تقدمه هذه الجماعات هو المعيار الصحيح لتصنيف المؤيدين والمعارضين ، كذلك فإن الاستناد إلى المعيار الاجتماعى فى التصنيف سوف يكشف أولئك الذين يناصرون هذه الجماعات الإسلامية من أجل توظيفها لخدمة مصالحهم الذاتية ، وأولئك الذين يناصرون الجماعات بوصفها تقدم بديلا يمكن

(١) د. إسماعيل صبرى عبدالله (محرر)، مرجع سابق، ص ٣٢٨: ص ٣٢٩ .

تطويره بما يحقق صالح المجتمع ، إن هذا الموقف المطلوب من هذه الجماعات ، سيؤدى حتمًا إلى خروج بعض العناصر المؤيدة لهذه الجماعات حاليًا ، إلا أنه سيؤدى إلى دخول عناصر جديدة ممثلة فى القوى التقدمية المستنيرة التى تنظر إلى الإسلام بوصفه أداة للتطور وتحقيق العدل الاجتماعى ، الأمر الذى سيتيح إمكانية تطوير أطروحات هذه الجماعات ، الأمر الذى من شأنه أن يزيل حساسيات لا مبرر لها بين هذه الجماعات ، والقوى القومية والتقدمية فى المجتمع .

ثالثا : لابد من طرح برنامج عمل سياسى محدد يوضح موقف هذه الجماعات من العديد من المسائل ، لعل أهمها الأقليات العربية غير المسلمة، الموقف من قوة المعارضة السياسية الأخرى ، أساليب حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وكيفية مواجهة الأطماع الخارجية التى يتعرض لها الوطن العربى .

رابعا : ضرورة تبنى هذه الجماعات إلى أساليب جديدة فى العمل السياسى ، وخاصة فى نطاق تجنيد أعضائها وتكوينهم فكريًا ، ولعل أهم هذه الأساليب المطلوبة ، ضرورة إعلاء شأن الحوار العقلانى كبديل عن التلقين والديماجوجية ، فالحوار العقلانى الهادى قادر على بلورة الرؤى الفكرية والمواقف الصحيحة ، واتخاذ القرارات المناسبة ، واتباع السياسات الملائمة .

خامسا : قدرة الأنظمة العربية على تطوير نظمها ووسائلها ومؤسساتها بما يسمح بتشجيع هذه الجماعات وقوة المعارضة السياسية الأخرى على الدخول الشرعى إلى الحياة السياسية العربية ، كى تمارس العمل السياسى فى ظروف ملائمة بعيدة عن جو الرعب والتهديد بالقمع إن هذا يعنى الاتجاه إلى الاعتراف بوجود الآخر من جانب الأنظمة ومن جانب كافة القوى السياسية الأخرى ، بما فيها جماعات الإسلام السياسى ، وهو ما يؤدى إلى اتساع درجة التسامح بين كافة الأطراف، الأمر الذى يؤدى إلى تهميش العنف السياسى من ساحة الممارسة السياسية .

ومن وجهة نظرنا ، فإنه بقدر توافر هذه الشروط بقدر ما يمكن تحقيق دفعة كبيرة للعمل السياسى فى المجتمع العربى ، بدخول قوى سياسية أصيلة فى المجتمع العربى إلى حلبة الحياة السياسية ، الأمر الذى يساعد على بلورة نموذج حضارى عربى إسلامى جديد يتلاءم ومتطلبات العصر الحديث .

والواقع أن الخبرة المعاصرة تقدم لنا دلائل على إمكانية تحقيق بعض هذه الشروط، النموذج التونسى خير مثال على ذلك، حيث طورت جماعات الإسلام السياسى من برامجها وأفكارها وأساليبها غير أن النظام التونسى على ما يبدو لم يصل بعد إلى الأساليب التى تمكنه من التعامل مع هذا التطور الذى لحق بجماعات الإسلام السياسى فى تونس .

السيناريو الرابع ، يقوم على أساس إعلان الأنظمة العربية تطبيق الشريعة الإسلامية ، وإقامة النظام الإسلامى ، ويرى الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر ، أن هذا الأمر من شأنه أن يجعل هذه الجماعات لا مبرر لوجودها[1].

والواقع أن هذا السيناريو ، المبسط ، لا يخلو من بعض التناقضات ، فمعظم الأنظمة العربية نجد أساسًا لشرعيتها فى الإسلام ، ومع ذلك ازدادت ظاهرة جماعات الإسلام السياسى فى المجتمع النامى خارج النظام الشرعى ، فى هذه الأقطار ، ومن ثم فليس العبرة فى إعلان الأنظمة العربية تطبيق الشريعة الإسلامية ، ولكن العبرة بمصداقية هذه النظم فى تطبيق الشريعة ، تطبيقًا يتوافق ومتطلبات العصر ، ونموذج السودان فى عهد جعفر نميرى خير دليل على إمكانية فشل هذا السيناريو ، وتفجر العنف من جديد .

---

(١) حديث الشيخ جاد الحق على جاد الحق إلى مجلة الأزهر.